بعد استكمال مناقشته لتقرير اللجنة المشتركة والتزام الحكومة بالتوصيات

مجلس النواب يوافق على اتفاقية قرض لتمويل مشروع كهرباء المناطق الريفية بحجة

توصيات المجلس تؤكد على متابعة التمويل وتوفيره لتغطية المديريات التي لم تشملها الاتفاقية

إرجاء مناقشة تقرير حول اتفاقية القرض الإضافي لتمويل مشروع الطرق الرئيسية

صنعاء/سبأ:

وافق مجلس النواب في جلسته المنعقدة صباح أمس برئاسة الأخ يحيى علي الراعي نائب رئيس المجلس على اتفاقية قرض تمويل مشروع كهرباء المناطق الريفية بمحافظة حجة بين حكومة بلادنا والبنك الإسلامي للتنمية بمبلغ ٧ ملايين دينار إسلامي أي ما يعادل حوالي ٩ ملايين و٧٠٠ ألف دولار أمريكي وذلك بعد أن استكمل مناقشته في ضوء تقرير اللجنة المشتركة من لجنتي الخدمات والتنمية والنفط وعلى اثر التزام الجانب الحكومي بتوصيات المجلس والتصويت عليه وحاز على الأغلبية المطلوبة.

وأكدت توصيات المجلس الموجهة للحكومة على متابعة الجهات المانحة لتوفير التمويل اللازم لإنشاء هذا المشروع بالكامل في جميع مراحله وإدراج مديرية بني قيس ضمن المديريات المستفيدة

من المشروع الممولة بحصيلة هذا القرض والالتزام بالبرنامج الزمني المحدد لتنفيذ المشروع وفقا لما نصت عليه الاتفاقية وكذا تضمين المذكرات التفسيرية لكافة اتفاقيات القروض القادمة بيانات وإيضاحات مفصلة حول الجوانب المتعلقة بالمراحل التي يتكون منها المشروع المستهدف من الاتفاقية والبرنامج الزمني لتنفيذه وتفاصيل كل مكون وعنصر على حدة من مكونات وعناصر المشروع المستهدف من الاتفاقية من حيث (حجم ونوع الأعمال والخدمات المستهدفة وتكلفتها ومخصصاتها المالية ومصدر تمويلها) وإعداد أسماء المديريات والمناطق المستفيدة من المشروع في مراحله المختلفة أو على الأقل المدرجة في إطار المكونات والعناصر التي ستمولها اتفاقية القرض إلى جانب ما سبق تنفيذه من أعمال تخص المشروع في مراحله السابقة أو في إطار مشروعات أخرى ممولة محليا أو بقروض خارجية مع تحديد حجم ونوع الأعمال المنفذة وانجازها من عدمه.

كما وجه المجلس الحكومة بضرورة العمل على توفير التمويل اللازم لتغطية المديريات التي لم تشملها اتفاقية القرض وهي (قارة – الجميمة – افلح الشام – قفل شمر – بني قيس) وذلك خلال فترة تنفيذ المشروع.

من جهة أخرى استمع المجلس إلى تقرير اللجنة المشتركة من لجنتي الخدمات والتنمية والنفط حول اتفاقية القرض الإضافي رقم (٢٧ / ٤٤٧) لتمويل مشروع الطرق الرئيسية المبرمة بين حكومة بلادنا والصندوق السعودي للتنمية بمبلغ ١١٨مليوناً و ٧٥٠ ألف ريال سعودي أي ما يعادل ٣١ مليوناً و ٦٦٧ ألف دولار أمريكي.

وقد أشارت اللجنة المشتركة في تقريرها إلى أن نصوص وأحكام وشروط هذه الاتفاقية لا تختلف عن نمط سابقاتها من اتفاقيات القروض المبرمة مع الصندوق السعودي للتنمية التي اقرها المجلس وان المشاريع الممولة بحصيلة القرض المقدم بموجب هذه الاتفاقية تعتبر من المشاريع التنموية الهامة في قطاع الطرق والهادفة الى ربط العديد من المدن والقرى النائية بمراكز المدن الرئيسية للمحافظات المستهدفة من هذه المشاريع مما سيكون له مردودات ايجابية على صعيد التنمية الاقتصادية والاجتماعية في تلك المناطق من حيث تسهيل انتقال المواطنين وتسويق المنتجات الزراعية وغير ذلك من الخدمات والتسهيلات التي ستقدمها هذه المشاريع للمواطنين في المناطق المستفيدة.

كما تطرقت اللجنة في تقريرها إلى مراحل إبرام الاتفاقية ومكوناتها واهم شروطها ووصف المشروع والاستفسارات المقدمة من قبل اللجنة بشان هذا المشروع ومضمون الاتفاقية وردود الجانب

الحكومي عليها .

وخلصت اللجنة إلى عدد من الاستنتاجات والتوصيات بشان نتائج دراستها للاتفاقية ومشروع الطرق الرئيسية الخاص بهذه الاتفاقية.

وفي ضوء ذلك أرجأ المجلس مناقشته لهذا التقرير إلى جلسة لاحقة وفقا للإجراءات المحددة في لائحته الداخلية.

إلى ذلك واصل المجلس مناقشته لمشروع قانون المناقصات والمزايدات والمخازن الحكومية في ضوء تقرير لجنة الشؤون المالية ولجنة الخدمات وبحضور ممثلي الجانب الحكومي المختص .

وكان المجلس قد استهل جلسته باستعراض محضره السابق ووافق عليه وسيواصل أعماله صباح اليوم الأربعاء بمشيئة الله تعالى .

في اجتماعه أمس برئاسة د. علي محمد مجور

مجلس الوزراء يقر مشروع القرار الجمهوري بإنشاء صندوق إعمار المناطق المتضررة بصعدة ويشكل لجنة لتقييم الأضرار

إقرار مشروع الخطة الاستثنائية للمشاريع الاستثمارية التنموية لعام 2007-2008 واعتماد عشرة مليارات للتنفيذ

صنعاء / سبأ

أقر مجلس الوزراء في اجتماعه الأسبوعي امس برئاسة الدكتور علي محمد مجور رئيس المجلس، مشروع القرار الجمهوري بإنشاء صندوق إعمار المناطق المتضررة بمحافظة صعدة.

ويهدف الصندوق الذي سيكون مقره مدينة صعدة المساهمة الفاعلة في تنمية المحافظة وإعادة إعمار المناطق المتضررة جراء الأعمال التخريبية التي تعرضت لها في السنوات الأخيرة من خلال تقديم التحويلات والتسهيلات والقروض لإقامة المشاريع التنموية والخدمية والإنتاجية لتطوير المحافظة والتخفيف من وطأة الأحداث التخريبية التي شهدتها بعض مناطق المحافظة.

وشكل المجلس لجنة برئاسة الأخ وزير الشؤون القانونية وعضوية وزيري الإدارة المحلية والمالية لإعادة صياغة مشروع القرار الجمهوري واستيعاب الملاحظات المقدمة بشأنه واستكمال الإجراءات القانونية لإصداره.

وشكل المجلس لجنة وزارية لتقييم الأضرار التي تعرضت لها بعض مناطق المحافظة في كافة المجالات السكانية والتنموية والخدمية والرفع إلى المجلس بالنتائج بما في ذلك المتطلبات التكميلية العاجلة في جانب الإيواء والغذاء والدواء والخدمات الأساسية من ماء وكهرباء وغيرها.

ووافق المجلس على مشروع الخطة الاستثنائية للمشاريع الاستثمارية التنموية لمحافظة تعز ٢٠٠٧م – ٢٠٠٨م وأقر اعتماد مبلغ عشرة مليارات ريال ترصد في موازنة العام المقبل لتنفيذ الخطة الاستثنائية على أن تتولى المحافظة تخصيصها للمشاريع المدرجة ضمن الخطة بما في ذلك المشاريع ذات الطابع الاستراتيجي وبحيث تقوم المحافظة ومن الآن بالإعلان عن مناقصات المشاريع التي تم إعداد الدراسات الفنية لها، والعمل في نفس الوقت على انجاز دراسات بقية المشاريع وذلك من اجل مباشرة العمل في التنفيذ وضمان الانجاز وفقاً للمواصفات المحددة لكل مشروع ،وكلف المجلس الأخوين وزير الإدارة المحلية ومحافظ محافظة تعز إعداد برنامج زمني لاستكمال المشاريع التنموية المتعثرة ذات الأولوية وتلك قيد التنفيذي وذلك بالتنسيق مع الجهات المعنية ورفعه إلى مجلس الوزراء لمناقشته واتخاذ ما يلزم.

كما كلف المجلس الأخوين وزير الإدارة المحلية ومحافظ محافظة تعز ووضع إلية لمتابعة تنفيذ الخطة الاستثنائية وتقييمها بشكل مستمر والرفع بتقارير شهرية إلى رئيس الوزراء حول خطوات التنفيذ ومقترحات المعالجة لأي صعوبات قد تواجه التنفيذ.

وأقر المجلس توصية اللجنة الوزارية المكلفة بمراجعة التقييم الخاص بمستوى تنفيذ الموازنة الوظيفية للعام ٢٠٠٦م المقدم من قبل وزارة الخدمة المدنية والتأمينات، باعتماد مشروع القرار المقدم من الوزارة لتعزيز الإجراءات المنظمة لعملية التوظيف وتأكيد مبدأ العدالة في تكافؤ الفرص لشغل الوظيفة العامة، بالاستناد إلى المعايير الدقيقة في إجراء المفاضلات لجميع المتقدمين وبحسب الاحتياجات ذات الأولوية المقدمة من قبل جميع الجهات على المستويين المركزي والمحلي.

وشدد المجلس على ربط الوظيفة بالمنشأة التي تم التوظيف عليها ابتداء، باعتبارها تمثل احتياج فعلي، إلى جانب تقيد جميع الجهات بالترشيح لشغل الوظائف من قبل وزارة الخدمة المدنية ومكاتبها في أمانة العاصمة والمحافظات بالتخصصات المقدمة من الوحدات ووفقاً للشروط والمتطلبات المحددة لها.

ووجه المجلس بتنزيل كافة التوظيفات التي تمت مخالفة للقرارات المنظمة لعملية التوظيف من الموازنة الوظيفية، ووضع ضوابط ملزمة للجهات لضمان تلافي ما تضمنه التقرير المقدم من وزارة الخدمة المدنية بشأن تجاوز التنفيذ.

وأكد المجلس على جميع الوحدات الالتزام باستكمال إجراءات التعيين للمرشحين المعلنة أسماؤهم من قبل الخدمة المدنية، والتوقف عن مخاطبة الوزارة بتوظيف أسماء بعينها لديها، باعتبار ذلك مخالفة للأسس المنظمة لعملية التوظيف، ويخل بمبدأ تكافؤ الفرص.

وناقش المجلس تقرير اللجنة الوزارية المكلفة من المجلس بدراسة أوضاع المؤسسة العامة لصناعة الغزل والنسيج، وتقرير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بشأن أهم المؤشرات المتعلقة بنتائج الدراسة والتقييم لأوضاع المؤسسة والمقترحات والتوصيات التي تم التوصل إليها.. حيث تضمن التقرير تشخيصاً للوضع المالي والاقتصادي والوظيفي والإداري والفني للمؤسسة والاشكاليات التي تواجهها، إلى جانب البدائل التي توصلت إليها اللجنة لمعالجة أوضاع المؤسسة والعاملين فيها.

وأرجأ المجلس البت بالمعالجات التي تضمنها التقرير وعلى وجه الخصوص الخيارات المقترحة إلى الاجتماع القادم.

وأقر المجلس مشروع الموازنة الخاصة بالمراكز الصيفية لعام ٢٠٠٧م والتي ستمول من قبل صندوق رعاية النشء والشباب والاعتمادات المرصودة لهذا الغرض ضمن موازنات الوزارات المعنية وذات العلاقة.. ووجه المجلس جميع الجهات الحكومية المركزية والمحلية والدينية والاجتماعية والفكرية والوطنية والثقافية والعلمية والفنية والمهنية، وينمي في نفس الوقت ملكاتهم الفكرية والإبداعية ووعيهم الوطني المسؤول تجاه مختلف القضايا التي تهم مجتمعهم وأمتهم.

حيث تركز البرامج اليومية لتلك المراكز على تلبية احتياجات وتطلعات شباب وطلاب اليمن من العلوم والمعارف والمناشط الشبابية والثقافية والمهنية المتنوعة الهادفة والبناءة المحققة لغايات إقامة هذه المراكز في صقل المواهب وتنمية المهارات وتعزيز الولاء ورابطة الانتماء الوطني في نفوسهم.

ووافق المجلس على اتفاقية القرض الموقعة بالأحرف الأولى في ١٢ من ابريل الماضي بين حكومة الجمهورية اليمنية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي للمساهمة في تمويل مشروع تطوير الطريق البحري في محافظة عدن بمبلغ وقدره عشرة ملايين دينار أي ما يعادل أربعة وثلاثين مليون دولار.

وكلف المجلس وزير الدولة لشؤون مجلسي النواب والشورى بالتنسيق مع نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية ووزير التخطيط والتعاون الدولي ووزير الشؤون القانونية استكمال الإجراءات اللازمة للمصادقة على الاتفاقية.

وأقر المجلس التقرير الخاص بنتائج أعمال الدورة الحادية عشرة للجنة الوزارية اليمنية – السودانية المشتركة المنعقدة في صنعاء خلال الفترة ١٩. ٢١يونيو الجاري ..وتضمن التقرير المقدم من وزير الصناعة والتجارة محضر اجتماعات الدورة والوثائق التي تم التوقيع عليها في ختام اعمال هذه الدورة لتطوير التعاون الثنائي بين البلدين والشعبين الشقيقين في كافة المجالات الاقتصادية والتربوية والتعليمية الثقافية والشبابية والدينية والسمكية والاستثمارية وغيرها من المجالات.

ووجه المجلس جميع الوزارات المعنية اتخاذ الإجراءات اللازمة للتنفيذ وموافاة وزارة التخطيط والتعاون الدولي بنتائج التنفيذ وبما يستجد أولاً فأول.

ووافق المجلس على الاتفاقية العربية لتنظيم نقل الركاب على الطرق بين الدول العربية والمقرة من قبل مجلس الجامعة العربية على المستوى الوزاري في شهر سبتمبر من العام الماضي.. وفوض المجلس الأخ وزير النقل بالتوقيع على الاتفاقية والتنسيق لاحقاً مع وزيري الشؤون القانونية وشؤون مجلسي النواب والشورى لاستكمال الإجراءات الدستورية للتصديق على الاتفاقية والتي تهدف إلى تشجيع السياحة العربية البينية وإزالة القيود ومعوقات النقل الدولي للركاب عبر الطرق بين دول الجامعة العربية.

ووافق المجلس على الإجراءات القانونية والإدارية المقدمة من قبل وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، لتنظيم استيراد وتركيب محطات الأقمار الاصطناعية لأغراض الاستخدام للسفارات ومكاتب البعثات الدبلوماسية والمنظمات الإقليمية والدولية المعتمدة لدى بلادنا.

واطلع المجلس على تقرير الأخ نائب ورئيس الوزراء وزير الداخلية حول أهمية التزام الجهات الحكومية القطاع الخاص بمواصفات السلامة العامة وتركيب منظومة الحرائق والإنذار في تلك الجهات والربط بغرف العمليات التابعة للدفاع المدني (مشروع الحماية المدنية والسلامة العامة) .

وتضمن التقرير المتطلبات المادية والفنية والتجهيزية لتنفيذ متطلبات السلامة الجهات والمرافق الحكومية المختلفة، ووجه المجلس وزارة الداخلية بإعداد دراسة حول تلك المتطلبات والتزامات جميع الجهات الحكومية للتنفيذ ومناقشتها مع وزارة المالية لإدراجها في الموازنة العامة للعام المقبل ٢٠٠٨م.

واطلع المجلس على تقرير الأخ وزير التربية والتعليم حول سير امتحانات الشهادة العامة الأساسية والثانوية للعام الدراسي ٢٠٠٦ – ٢٠٠٧م حتى يوم أمس الأول الاثنين، حيث أكد التقرير أن التقارير الامتحانية الواردة من فروع مكاتب الوزارة في أمانة العاصمة وعموم المحافظات واللجان الإشرافية، تشير إلى أن العملية الامتحانية تسير بصورة عامة بشكل جيد وفي أجواء هادئة.

وأكد المجلس على المعالجات التي اتخذتها الوزارة بشأن الطلاب الذين لم يتمكنوا من دخول امتحاني مادتي الفلسفة والمنطق والفيزياء على المستوى الثانوي ومادة العلوم على المستوى الأساسي في بعض مناطق محافظتي حضرموت والمهرة بسبب صعوبة الوصول إلى المراكز الامتحانية نتيجة هطول الأمطار وتدفق السيول في الوديان والتي أدت إلى شل حركة السير والتنقل.

وفيما يتعلق بفعاليات أعضاء المجلس على المستوى الخارجي، اطلع مجلس الوزراء على تقريري الأخت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل بشأن نتائج زيارتها إلى دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة خلال اليومين الماضيين، ومشاركتها على رأس وفد بلادنا بأطراف العمل الثالثة في الدورة ٩٦ لمؤتمر العمل الدولي المنعقد بمدينة جنيف السويسرية للفترة ٢٩ مايو وحتى ١٦ يونيو ٢٠٠٧م ، وعلى تقرير الأخت وزير حقوق الإنسان حول مشاركتها في أعمال المائدة المستديرة الخامسة لوزيرات الحكومة المنعقدة في مدينة برلين الألمانية خلال الفترة ١٤ – ١٩ يونيو الجاري، بالتزامن مع انعقاد القمة العالمية للنساء للعام ٢٠٠٧م .

الموافقة على مشروع الموازنة الخاصة بالمراكز الصيفية لعام 2007م

مكتب الصناعة والتجارة في أبين يصدر القائمة الثانية بأسعار المواد الغذائية والاستهلاكية

أبين / عبدالجبار ثابت الشهابي :

أصدر مكتب وزارة الصناعة والتجارة في محافظة أبين القائمة الثانية بمتوسط أسعار المستهلك " التجزئة " لأهم المواد والسلع الغذائية والاستهلاكية المتداولة في أسواق أبين خلال الأسبوع الرابع من الشهر الحالي يونيو ٢٠٠٧م .

وقد اشتملت القائمة على أسعار القمح والدقيق والسكر والأرز والسمن والحليب المجفف والزيت والحليب السائل ومشتقاته والبيض والغاز والأسمنت والحديد والأخشاب كل في مكان توافره من مديريات المحافظة .

وتراوحت أسعار القمح عبوة "٥٠ك" بين (٣٧٥٠) ريالاً لكيس القمح الاسترالي و(٣١٥٠) ريالاً لكيس القمح الهندي بالاضافة إلى (٣٣٥٠) ريالاً لكيس القمح الأمريكي فيما حددت القائمة سعر الكيس الدقيق "عبوة ٥٠ك" بـ (٣٥٠٠) ريال لكيس السنابل في رصد وأجور وبـ (٣٤٠٠) ريال في خنفر ولودر و(٣٣٥٠) ريالاً لصنفي "المميز" و "الطاحون" و(٣٢٠٠) لكيس الدقيق السعودي "عبوة ٤٥ك" .

وتراوحت أسعار الأرز البسمتي الباكستاني "عبوة "٤٠ك" بين (٦٧٠٠) ريال لصنف "باجكيم" و(٦٢٠٠) ريال لصنف "بلفقيه" وبلغ سعر البسمتي الباكستاني "٧٧٧" عبوة "٥٠ك" (٦٥٠٠) ريال وبسمتي الوليد باكستاني عبوة "٤٠ك" (٦٦٠٠) ريال فيما سعرت القائمة كيس الأرز الفيتنامي عبوة "٥٠ك" بـ (٣٩٠٠) ريال .

وحدد المكتب في قائمته أسعار السمن المحلي بـ (٤١٥٠) ريالاً لسمن البنت الزرقاء عبوة "١×١٤كجم" و(١٩٠٠) ريال للصنف نفسه عبوة "١×٦كجم" و(٣٤٠) ريالاً لعلبة سمن القمرية و(٣٢٠) ريالاً لعلبة سمن البنت الزرقاء فيما تراوحت أسعار الحليب المجفف بين (٢٣٥٠) ريالاً لعلبة أنكر ٢،٥كجم) و(٢٠٧٠) ريالاً لعلبة الدانو (٢٢٧٠جم) وبلغ سعر علبة الكليم عبوة "٢٢٧٠جم" وعلبة النيدو عبوة "١٨٠٠جم" (٢٢٥٠) ريالاً.

وجاءت أسعار الزيت المحلي شيف والعربي والطباخ ، بحسب أوزانها وأصنافها (٤٢٠٠) ريال لصفيحة شيف عبوة "١٧ لتر" و(٧٠٠) ريال لصنفي شيف (الجالون) والطباخ "الجالون" عبوة (٦×٢،٥ لتر) فيما بلغ سعر طبق البيض (٤٠٠ ريال) واسطوانة الغاز في معرض الوكلاء (٤٢٠) ريالاً وفي البقالات (٤٥٠) ريالاً .

وحددت القائمة أسعار الأسمنت عبوة "٥٠ك" بـ (١٥٥٠) لكيس " بيت اليمن " و(١٤٥٠) ريالاً لأصناف البرح وباجل وعمران ، وبلغت قيمة طن الحديد (١٠ ملم) "١٢٥٠٠٠" ريال و(١٦ ملم) ١٢٥٠٠٠ ريال فيما بلغت قيمة طن الأخشاب الماليزية (٧٧٠٠٠) ريال .